



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

ISSN: 2707-7675

Journal of University Studies for Inclusive Research

Vol.12, Issue 10 (2022), 8086- 8101

USRIJ Pvt. Ltd.

"الموارد المالية للبلديات ومدى تأثيرها على تحقيق أهدافها"

**MUNICIPAL FINANCIAL RESOURCES AND THEIR IMPACT ON
ACHIEVING THEIR OBJECTIVES**

عبير نايف حمد القطارنة

Abeer Nayef Hamad Alqatarneh

الملخص

هدف البحث إلى التعرف على أهم الموارد المالية للبلديات وطرق إنفاقها. وبين البحث أهم أسباب الضائقة المالية التي تمر بها البلديات كما تطرق البحث لمفهوم وأهداف التقرير المالي وأهميته وان انشاءه كان بغرض إعطاء مزيد من الشفافية حول أداء المالية العامة المحلية للبلديات وفق معايير الإفصاح المالي ، وقد توصل البحث إلى بعض المقترحات التي تساهم في معالجة المشاكل المالية للبلديات بما يساعدها في توفير خدمات أفضل، و بما يحقق تنمية مواردها المالية الذاتية وترشيد الاستهلاك.

الكلمات المفتاحية: بلديات، موارد مالية، استهلاك، ترشيد.



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

ISSN: 2707-7675

ABSTRACT

The aim of the research is to identify the most important financial resources for municipalities and ways to spend them. The research showed the most important causes of financial distress experienced by municipalities. The research also touched on the concept and objectives of the financial report and its importance, and that its establishment was to give more transparency about the performance of the local public finances of the municipalities in accordance with the standards of financial disclosure, and the research found some proposals that contribute to addressing the financial problems of the municipalities. In order to help it provide better services, and to achieve the development of its own financial resources and rationalization of consumption.

Keywords: *municipalities, financial resources, consumption, rationalization.*



مقدمة

إن زيادة الطلب على الخدمات وارتباطها بالزيادة السكانية إلى جانب محدودية المصادر المالية انعكس سلباً على أداء البلديات، حيث وصلت الأوضاع المالية في بعض البلديات إلى حالات متردية انعكست آثارها في ضعف أداء البلديات في مختلف أنشطتها. فالمشاكل المالية أصبحت تهديداً كبيراً نحو البلديات أدى إلى حجز بعض ممتلكات إحدى البلديات، كما أصبح بعضها غير قادر على تقديم الخدمات التي يجب عليها القيام بها، ومنها خدمات النظافة ومعالجة المشاكل البيئية وخدمات تنظيم الأبنية، كما أصبحت بعض البلديات عاجزة أيضاً عن إنشاء مطب من الإسفلت لا تعبيد شارع¹.

وقد بذلت الحكومة الأردنية، ولا زالت حتى اليوم، جهوداً كبيرة للقضاء على المشاكل التي تعاني منها البلديات أو الحد منها، ومن أمثلة ذلك: المشروع الكبير الذي نفذته وزارة البلديات في شهر أيلول من عام ٢٠٠١ والمتضمن الدمج بين البلديات، حيث أصبحت ١٠٠ بلدية بعد أن كانت ٣٢٨ بلدية²، وكذلك إعادة هيكلة الوزارة لتتولى الرقابة الأكثر فاعلية على البلديات.

من الأمثلة على ذلك أيضاً تعديل قانون البلديات لیتضمن تعيين رئيس البلدية ونصف عدد أعضائها، ورفع نسبة مخصصات البلديات من حاصل بيع المحروقات إلى ٦%، وتقديم ٥ ملايين دينار كمساعدات عاجلة، وتخفيض أسعار الفائدة على قروض البلديات بنسبة ٢٥% ومنح تسهيلات في سداد القروض مثل زيادة فترة السماح لسنتين وتأجيل تسديد الأقساط المستحقة على قروض البلديات، وتعيين ٥٠٠ مهندس وفني في البلديات المدمجة مع صرف الوزارة لرواتبهم.

مشكلة الدراسة

نتيجة للتحديات المالية الكبيرة وضعف الموارد المالية التي تغذي البلديات أدى ذلك إلى عرقلة دور البلديات في تقديم خدماتها للمجتمع المحلي، وجاءت هذه الدراسة للتعرف على الموارد المالية ومدى فاعليتها في تحقيق دور البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

ISSN: 2707-7675

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- التعرف على الموارد المالية للبلديات (النفقات والإيرادات).
- 2- التعرف على أسباب الضائقة المالية في البلديات.
- 3- التعرف على التقرير المالي للبلديات.
- 4- التعرف على مدى تأثير البلديات بالموارد المالية وتقديم المقترحات لذلك.

منهجية الدراسة

- تعتمد الدراسة على منهج البحث العلمي الذي يتقصى الظاهرة موضوع البحث ويتم تحليلها وتناولها في إطار موضوعي باستخدام طرق ووسائل لمنهج البحث يعتمد على الاستقراء والاستنباط والتحليل النظري:
- وسيلة الاستقراء والاستنباط في دراسة الموارد المالية للبلديات ومدى تأثيرها على تحقيق أهدافها، وذلك من خلال الإطار النظري، والدراسات السابقة.
 - وسيلة التحليل النظري في الرجوع إلى المراجع العلمية بصفه عامة في مجال الدراسة محل البحث.



المبحث الأول

الموارد المالية للبلديات ونفقاتها

أولاً: الموارد المالية للبلديات

بناء على المادة (16/أ) في قانون البلديات رقم 41 لسنة 2015، فإن الموارد المالية للبلدية تتكون مما يلي:

- 1- الضرائب والرسوم وأي أموال أخرى مفروضة بموجب أحكام هذا القانون وأي نظام صادر بمقتضاه أو أي قانون أو نظام آخر نص على استيفاء ضرائب أو رسوم للبلديات.
 - 2- ريع المشاريع الاستثمارية.
 - 3- الإيرادات الذاتية.
 - 4- المساعدات والهبات شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني.
- بالإضافة إلى الجدول أدناه.

الجدول رقم (1): الإيرادات

الإيرادات	
الضرائب والرسوم	تشمل ضريبة الأبنية والأراضي، المخصصات من الضرائب والرسوم.
التحويلات الحكومية	تشمل الضرائب والرسوم التي تجبها الحكومة لصالح البلديات من المشتقات النفطية والمساعدات الإضافية الممنوحة من هذا الدعم.
ضريبة الأبنية والأراضي	ضريبة مفروضة على الأراضي والعقارات والمخصصة للبلديات.
رخص المهن	تشمل رخص المهن، رخص الحرف والصناعات، رخص المكاتب المهنية، رخص أخرى بموجب الأنظمة والقوانين السارية المفعول.
رخص الأبنية والإنشاءات	تشمل رخص الأبنية والإنشاءات، رسوم كشف الأبنية والإنشاءات، اذونات الأشغال، اثمان نماذج ومطبوعات، رسوم افراز الأبنية والإنشاءات، أخرى بموجب نظام الأبنية والتنظيم المعمول به.
العوائد	تشمل عوائد تنظيم وتحسين، عوائد التعمير والتزفيت، عائدات دفن الموتى، عوائد زرائب الأغنام، عوائد الأرصفة والأطراف، عائدات تقاعد، أخرى.

تشمل رسوم الخضار والفواكه، رسوم الموازين والمكاييل والمقاييس، رسوم الدلالة، رسوم بيع الحيوانات، رسوم اللوحات والإعلانات، رسوم المقاهي والملاهي، دور السينما، رسوم مواقف السيارات، رسوم تصديق عقود الإيجار، رسوم ذبح الحيوانات والمسالخ، رسوم مظلات المحلات التجارية، رسوم اشتراك المكتبة العامة، رسوم مسالخ الدواجن، رسوم براءة ذمه، رسوم ابار ارتوازية، اخرى بموجب الأنظمة والقوانين ذات العلاقة.	الرسوم
تشمل رسوم النفايات، اثمان اكياس النفايات، اثمان الحاويات، اجور سيارة النضح، اجور نقل النفايات، أخرى.	ايرادات منع المكاره وجمع النفايات
تشمل بيع اموال البلدية غير المنقولة فضلات الأراضي، بيع اموال البلدية لوازيم، نسخ العطاءات، اثمان مياه الابار، غرامات، مصروفات مسترده، إيرادات محكمة البلدية، بقايا المجالس القروية، اخرى.	الإيرادات المختلفة
تشمل مساهمات وتبرعات حكومية، مساهمات وتبرعات القطاع الخاص، مساهمات وتبرعات المواطنين.	المساعدات والهبات
منح خارجية وداخلية تمنح للبلديات.	المنح
تشمل اسواق الخضار، مخازن واسواق تجاريه، مكاتب ومجمعات الدوائر، مواقف السيارات والشاحنات، مسالخ، اخرى	الإيجارات
تشمل ايرادات مشاريع انتاج السلع والخدمات (مشاريع استثمارية تدر دخلا ماليا للبلديات)	ايرادات مشاريع انتاج السلع والخدمات
تشمل فوائد بنك تنمية المدن والقرى، فوائد البنوك التجارية.	ايرادات الفوائد
تشمل ارباح المساهمة في رأسمال بنك تنمية المدن والقرى، ارباح المساهمة في الشركات والمؤسسات.	ايرادات الاستثمارات المالية
تشمل ضريبة الأبنية والأراضي، رخص المهن، رخص الأبنية والإنشاءات، العوائد، الرسوم، إيرادات منع المكاره وجمع النفايات، الإيجارات، إيرادات مشاريع إنتاج السلع والخدمات، إيرادات الفوائد، وإيرادات الاستثمارات المالية، إيرادات مختلفة.	الإيرادات الذاتية
تشمل التحويلات الحكومية، الإيرادات الذاتية، المساعدات والهبات.	الإيرادات الفعلية الكلية



ثانياً: كيفية توزيع الموارد المالية

بناء على المادة (23/أ) في قانون البلديات رقم 41 لسنة 2015، فإن الواردات التي تجبها الحكومة تقيد لمنفعة البلديات بمقتضى المواد (20) و (21) و (22) من هذا القانون أمانة للبلديات لدى وزارة المالية على أن تحول في نهاية كل شهر إلى بنك تنمية المدن والقرى.

ب- توزع حصيلة هذه الواردات على البلديات بالنسب التي يقرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على أن تراعى الاعتبارات التالية عند تحديد حصة كل بلدية:

- 1- فئة البلدية
- 2- مساحتها وعدد سكانها.
- 3- نسبة مساهمتها في تحصيل الإيرادات .
- 4- موقعها وطبيعتها الجغرافية
- 5- مدى احتياجاتها من المشاريع التنموية.
- 6- محدودية مواردها.
- 7- ما يترتب عليها من مسؤوليات ليس لها طابع محلي.
- 8- التميز في تأدية المهام والواجبات الملقاة على عاتقها.

كما لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن يخصص قسماً من حصيلة هذه الواردات للأمور التالية:

1. دفع مساعدات مالية لمجالس الخدمات المشتركة والقرى التي لا توجد فيها مجالس لتمكينها من القيام بمشاريع ذات أهمية تستلزم المساعدة .
2. دفع نفقات فحص حسابات البلديات.
3. دفع النفقات والمصاريف التي تتحملها الوزارة لقاء قيامها بتقديم خدمات ذات طابع فني للبلديات. بالإضافة إلى الجدول أدناه.⁴



الجدول رقم (2): النفقات

النفقات	
تشمل رواتب رئيس البلدية، رئيس اللجنة، الموظفون المصنفون، الموظفون غير المصنفين، الموظفون بعقود، اجور عمال النظافة، اجور عمال، العلاوات، مساهمة الضمان الاجتماعي، رواتب وعلاوات المتقاعدين، التعويضات والمكافآت والعمل الإضافي، رواتب موظفي المحكمة، مكافأة اعضاء المجلس البلدي، اجور النقل وعلاوة السفر، بدل اقتناء سيارة.	الرواتب والأجور والعلاوات
تشمل الكهرباء، كهرباء إنارة الشوارع، مياه ومجاري، محروقات السيارات والآليات الثقيلة، تأمين وترخيص الآليات والسيارات، قرطاسيه ومطبوعات، بريد وهاتف واتصالات، نماذج ومخططات، لوازم الرسم والأدوات الهندسية، الاشتراك في المنظمات العربية الدولية، اخرى.	مصاريف ادارية وعمومية (اخرى)
تشمل الرواتب والأجور والعلاوات، المصاريف الإدارية والعمومية.	النفقات الجارية
تشمل ايجار مباني البلدية، ايجار مبنى المحكمة، ايجار مبنى المكتبة، ايجار مخازن، ايجار اليات وسيارات، ايجارات أخرى.	مصاريف الإيجارات
تشمل ملابس عمل، اكياس قمامه، لوازم نظافة، مبيدات وكيماويات، الاشتراك في مجالس الخدمات المشتركة، الاشتراك في مكب النفايات، مكافحة الحيوانات الضالة، اخرى.	مصاريف الصحة والبيئه
تشمل احتفالات واعياد، الإعانات والهبات، ضيافة، دفن الموتى، مساهمه في مجالس الخدمات الاجتماعية.	مصاريف اجتماعيه
تشمل صيانة الأبنية والإنشاءات، صيانة الحدائق والمتنزهات، صيانة المقبرة، صيانة الملعب البلدي، صيانة المسلخ، صيانة البرك والينابيع، صيانة اجهزه ومعدات مكتبيه، صيانة وقطع غيار السيارات والآليات، صيانة الشوارع، اخرى.	مصاريف الصيانه
تشمل فوائد حساب مكشوف بنك تنمية المدن والقرى، فوائد قروض بنك تنمية المدن والقرى، فوائد البنوك التجارية، فوائد منظمة المدن العربية، فوائد اخرى.	مصاريف فوائد وعمولات
تشمل الأثاث، الأجهزة والمعدات المكتبية، شراء السيارات.	نفقات رأسماليه اداريه
تشمل فتح وتعبيد الشوارع، خلطات اسفلتيه، انشاء ارصفه وإطاريه، لوازم انارة الشوارع، الإشارات الضوئية، انشاء المظلات، علامات ولوحات الطرق، انشاء العبارات	نفقات رأسماليه خدميه



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

ISSN: 2707-7675

واقنية تصريف المياه، الجدران الاستنادية، شراء اليات إنشائية، اليات النظافة، المحطات التحويلية لنقل النفايات، اخرى	
تشمل استملاكات لأغراض انشاء مشاريع استثمار، ابيه وانشاءات للاستثمار، مساهمات في مشاريع البلديات الاخرى، اخرى.	نفقات رأسماليه استثماريه
تشمل المساهمة في رأسمال بنك تنمية المدن والقرى، المساهمة في الشركات والمؤسسات، استثمارات مالية اخرى.	الاستثمارات المالية
تشمل النفقات الجارية، النفقات الرأسمالية، الاستثمارات المالية، نفقات المجتمع المحلي.	النفقات الفعلية الكلية

المبحث الثاني

أسباب الضائقة المالية التي تمر بها البلديات

هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى وصول البلديات بشكل عام إلى أوضاع مالية صعبة ومن أهمها:⁵

- ١- زيادة أعداد البلديات دون مبرر، إضافة إلى إحداث بلديات لا تنطبق عليها الأسس المعتمدة لذلك.
- ٢- العجز السنوي الدائم في الإيرادات المالية للبلديات وزيادة نفقاتها.
- ٣- التوسع في حدود البلديات وحدود التنظيم مما رتب عليها مسؤوليات ومهام عجزت عن الوفاء بها.
- ٤- قيام البلديات بدفع استملاكات الأراضي مما أوقعها في مديونية لا زالت تعاني منها.
- ٥- عدم مواكبة التشريعات لتطور المجتمعات المحلية مثل بقاء الرسوم لأكثر من نصف قرن دون تغيير.
- ٦- ضعف مردود الجباية لدى أجهزة البلديات وذلك لأسباب فنية وإدارية وأحيانا لأسباب سياسية تتعلق بالانتخابات.
- ٧- التساهل في منح قروض لبلديات لا تمكنها أوضاعها المالية من القدرة على السداد .
- ٨- تصرف بعض البلديات بالأموال بشكل مخالف للأنظمة، الأمر الذي زاد مديونيتها.
- ٩- التوسع في تعيينات الموظفين وعلى الخصوص العمال، والذي أثقل كاهل البلديات وزاد من أعباء موازنتها، مما جعل إيرادات بعضها لا تكفي أساسا لدفع رواتب موظفيها.
- ١٠- أدت الأوضاع الاقتصادية السائدة إلى عدم قيام المواطنين بدفع المبالغ المستحقة عليهم للبلديات.
- ١١- فتح طرق نافذة داخل حدود التنظيم لبعض البلديات جعلها تتحمل أعباء عالية .
- ١٢- إساءة استخدام شوارع البلدية من قبل مصالح المياه والكهرباء مما جعلها بحاجة مستمرة للصيانة.
- ١٣- تنفيذ البلديات لأعمال إضافية وطائرة وللمناسبات أدى إلى تحملها أعباء مالية كبيرة أثقلت موازنتها.
- ١٤- وجود شركات كبيرة تمارس جميع أو بعض أنشطتها داخل حدود البلدية بدون تقديم مقابل، حمل البلديات نفقات إضافية نتيجة ممارسة تلك الأنشطة.



١٥ - اقتطاع جزء من مخصصات البلديات لشراء أراض لمكب النفايات وشراء آليات لها.

المبحث الثالث

التقرير المالي للبلديات

تم إعداد هذا التقرير المالي للبلديات اصدار رقم (2) لعام 2020 من قبل وزارة الإدارة المحلية عن واقع الحال المالي لبلديات الفئة الأولى والثانية (77) بلدية، ويحتوي على بيانات تفصيلية لحركة الإيرادات والنفقات، إضافة إلى الفائض أو العجز (المتحقق). وتسعى وزارة الإدارة المحلية من خلال نشر هذا التقرير - بشكل دوري - على المواقع الإلكترونية لكل من الوزارة، والبلديات بغرض إعطاء مزيد من الشفافية حول أداء المالية العامة المحلية للبلديات وفق معايير الإفصاح المالي. وإيجاد أفضل الأدوات والاساليب لضمان نقل المعلومات والبيانات المالية من البلديات الى المرصد المالي ليتم دراستها وتحليلها ووضع الاستراتيجيات المالية لتحسين أدائها ورفع الكفاءة المالية للبلديات وزيادة قدرة الوزارة على مراقبة الوضع المالي للبلديات من اجل تحسين الإيرادات وتخفيض العجز المالي. كذلك العمل على تحديد العلاقات بين الشركاء والمعنيين.

أولاً: اهداف التقرير المالي :

- 1- أعداد النشرة المالية للبلديات بشكل دوري.
- 2- أعداد الية الإفصاح المالي للبلديات وفقاً لنماذج الإفصاح المعتمدة.
- 3- التحليل المالي لموازنات البلديات .
- 4- دراسة وتحليل العجز المالي والمديونية، ووضع حلول التعافي المالي للبلديات (تحسين التحصيلات).
- 5- المشاركة في دراسة هيكله الدوائر المالية في البلديات وحسب الفئات والأنظمة المالية المحوسبة المعمول بها.



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

ISSN: 2707-7675

ثانياً: آلية تحديد حصة البلديات من التحويلات الحكومية

المعايير المعتمدة

- 1- اعداد السكان كما هي بتاريخ 12/31 من كل عام .
- 2- المساحة التنظيمية لكل بلدية بالدم المربع .
- 3- المسافة بالكيلومتر من مركز البلدية ولغاية عمان .
- 4- مؤشر الناتج المحلي الاجمالي الاسمي. GDP
- 5- معلومات احتياجات الانفاق.
- 6- معاملات الانحدار: السكان، المسافة، المساحة.
- 7- معدل الفقر، معدل الايجار الشهري في البلديات (لغايات احتساب الإيرادات المحتملة) .



المبحث الرابع

مدى تأثير البلديات بالموارد المالية

أولاً: التأثير

تلعب البلديات دوراً هاماً في تقديم الخدمات الأساسية الملحة لحياة المواطن اليومية، ومن الجدير بالذكر أن هذه البلديات لا تتمكن من تقديم تلك الخدمات إلا إذا توفر لها مصادر مالية مناسبة وإدارة مالية كفوءة قادرة على تحديد الأولويات وتقدير الاحتياجات ودراستها بصورة تتوافق مع تطلعات المواطنين، كما إن البلديات الأردنية تعاني من شح الموارد المالية والضغط المالي والتي أصبحت تمثل مشكلة اقتصادية كبيرة، مما ينتج عنها عجز البلديات عن تقديم الخدمات اللازمة لمجتمعاتها المحلية بالحجم والنوعية المطلوبة، وكما بينا سابقاً بذكر الإيرادات والنفقات للبلديات، فإن نفقات البلديات تتجاوز حجم الموارد المالية المتاحة مما سبب تحدي مالي كبير للبلديات ويحدها من تحقيق أهدافها وتقديم خدماتها للمجتمع المحلي.

إذ أن توفر الموارد المالية للبلديات يمكنها من القدرة على تقديم الخدمات العامة للمواطنين في المجتمع المحلي، ووضع خطط تطويرية وتنموية ملائمة للاستجابة للتطورات والتغيرات وتحديات العمل البلدي. فكلما زادت الموارد المالية للبلديات، زادت قدرتها على الوفاء بالتزاماتها والعكس صحيح.

ثانياً: الاقتراحات

- بعض الاقتراحات التي تساهم في معالجة المشاكل المالية للبلديات بما يساعدها في توفير خدمات أفضل، وبما يحقق تنمية مواردها المالية الذاتية وترشيد الاستهلاك:
- اتباع نظام مالي مرن ومتطور بما ينسجم مع الظروف الاقتصادية الصعبة التي نمر بها.
 - تشجيع القطاع الخاص على تقديم الدعم المادي للبلديات المحيطة له جغرافياً.
 - دراسة معيقات تحصيل ديون البلدية والعمل على حلها.
 - تدريب الكادر المالي من القوى البشرية العاملة في البلديات على مواضيع الإدارة المالية.
 - زيادة إيرادات البلديات لتتمكن من تقديم خدماتها للمجتمع المحلي.



- مراقبة المال العام في المحافظة عليه وصيانتته من الخيانة والاعتداء، لأن القائمين على المال العام بشر وهم عرضة للخطأ، والطمع والاعتداء على المال العام، وخاصة مع انتشار ضعف الوازع الديني.¹⁴

الاستنتاجات

- (1) يقاس الاستقلال المالي للبلديات بالموارد المالية التي تمتلكها.
- (2) هناك تفاوت كبير بين الموارد المالية للبلديات والنفقات المطلوبة منها، مما أدى إلى عبء مالي كبير وضغط مادي نتج عنه ديون متراكمة.
- (3) التقرير المالي للبلديات يحتوي على بيانات تفصيلية لحركة الإيرادات والنفقات، إضافة إلى الفائض أو العجز (المتحقق)، وإعطاء مزيد من الشفافية حول أداء المالية العامة المحلية للبلديات وفق معايير الإفصاح المالي. وإيجاد أفضل الأدوات والأساليب لضمان نقل المعلومات والبيانات المالية من البلديات إلى المرصد المالي ليتم دراستها وتحليلها ووضع الاستراتيجيات المالية لتحسين أدائها ورفع الكفاءة المالية للبلديات.
- (4) يتم تقسيم موارد البلديات بناء على عدة عوامل منها: فئة البلدية، مساحتها وعدد سكانها، ونسبة مساهمتها في تحصيل الإيرادات، وموقعها وطبيعتها الجغرافية، ومدى احتياجاتها من المشاريع التنموية.
- (5) هناك أسباب عديدة للضائقة المالية التي تمر بها البلديات منها: زيادة أعداد البلديات دون مبرر، إضافة إلى إحداث بلديات لا تنطبق عليها الأسس المعتمدة لذلك، والعجز السنوي الدائم في الإيرادات المالية للبلديات وزيادة نفقاتها، والتوسع في حدود البلديات وحدود التنظيم مما رتب عليها مسؤوليات ومهام عجزت عن الوفاء بها، وقيام البلديات بدفع استملاكات الأراضي مما أوقعها في مديونية لا زالت تعاني منها، وغيرها الكثير.
- (6) يتأثر أداء البلديات بشكل كبير بناء على الموارد المالية فكلما زادت الموارد المالية للبلديات، زادت قدرتها على الوفاء بالتزاماتها والعكس صحيح.



المراجع

- 1- أحمر، إسماعيل، (2006): دور البلدية في تفعيل مواردها المالية (دراسة تحليلية عن موارد بلديات الفئة الأولى في المملكة الأردنية الهاشمية)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، العدد 2006.
- 2- السعيدات، علي، (2006): (إستراتيجية إصلاح الإدارة المحلية وتطوير البلديات في الأردن من خلال مشروع دمج البلديات).
- 3- المادة (8) من النظام المالي للبلديات رقم 142 لعام 2016.
- 4- التقرير المالي للبلديات للعام 2019 اصدار رقم (2) لعام 2020
- 5- العكور، عبد الرحيم، (وزير البلديات الأسبق)، "بيان في جلسة مجلس النواب" بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢١، وكذلك صحيفة الرأي، ٢٠٠١/٢/٢٢، ص10
- 6- النظام المالي للبلديات رقم 142 لسنة 2016
- 7- قانون البلديات رقم 41 لسنة 2015 المادة 5
- 8- قانون البلديات رقم 41 لسنة 2015 المادة 9/ج
- 9- قانون البلديات رقم 41 لسنة 2015 المادة: ٢٦
- 10- التقرير المالي للبلديات للعام 2019 اصدار رقم (2) لعام 2020
- 11- قانون البلديات رقم 41 سنة 2015.
- 12- المادة 106 من نظام المشتريات الحكومية رقم (28) لسنة 2019.
- 13- نظام رقم (11) لسنة 2020 نظام المعدل لنظام موظفي البلديات.
- 14- عياصرة، بسام، الرقابة المالية في النظام الاقتصادي الاسلامي، دار الجامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان الاردن، 2009، ص70.